



أهمية إصدار العملة الخليجية الموحدة



الاتحاد الأوروبي.

فعلى صعيد التحفظات فقد رفضت بريطانيا والدمنرك والسويد واليونان الدخول في العملة الأوروبية الموحدة في حين وافقت ١١ دولة على ذلك وتراجعت اليونان في عام ٢٠٠١م ودخلت في الوحدة النقدية، ومن الشروط التمهيدية التي نفذها الاتحاد الأوروبي قبل إصدار عملته الموحدة تنفيذ مراحل ثلاث، بدأت بالمرحلة الأولى المتمثلة في الحرية الكاملة لانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات، والتعاون في السياسات النقدية والمالية.

والمرحلة الثانية إنشاء معهد النقد الأوروبي عام ١٩٩٤، وفي المرحلة الثالثة تم تحديد عام ١٩٩٩ بأن يكون السنة التي تنتهي منها الدول الأوروبية في إنجاز الناحية المحاسبية المطلوبة للعملة الموحدة، على أن يبدأ تداول اليورو عام ٢٠٠٢م.

إن التحديات التي تواجه دول المجلس جراء انفتاحها العالمي وانخراطها في الاتفاقيات التجارية العالمية (منظمة التجارة العالمية) واتفاقيات التجارة الحرة وغيرها من أبعديات العولة الاقتصادية الراهنة، إضافة إلى التحديات الداخلية بضرورة التكامل وتوحيد الأسواق وتنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات وانتقال العمالة المواطنة وتخفيض البطالة وتقليل العمالة الأجنبية المهاجرة والتحكم في الأسعار والتضخم ومواجهة العالم بتكتل إقليمي قوي؛ تفرض على هذه الدول الالتزام بما ورد في الاتفاقية الاقتصادية المشتركة وبالقرارات الصادرة عن القمة في دورتها السابقة وعدم التراجع بل المرونة وتعديل السياسات أمام أية مستجدات من أجل الاقتراب أكثر فأكثر من الأهداف الموضوعية في تحقيق حلم الوحدة الخليجية المنشودة.

وإزالة العقبات بخطوات وإجراءات متوازنة بعضها مع بعض وليس تأجيل الإجراءات إلى حين تحقيق إجراءات أخرى، حيث أن هذا المنطلق جامد واستاتيكي ولا ينسجم مع المستوى الإداري والاقتصادي الذي وصلت إليه دول المجلس.

ومن المقارنات التي تدعو إليها الاتجاهات المحافظة الداعية إلى عدم الاستعجال في إصدار العملة الخليجية الموحدة ضرورة تنفيذ ذات الإجراءات التي قام بها الاتحاد الأوروبي قبيل إصداره عملته الأوروبية الموحدة (اليورو)، وهو طرح استاتيكي أيضاً حيث أن التعقيدات الموجودة في القارة الأوروبية وخلفيات دولها التاريخية والقومية واختلافات تطورها الاقتصادي فرضت عليها هذه المدة الطويلة من الجهود التي امتدت خمسة عقود سابقة (١٩٥٢) إلى أن تحقق جزء من حلمها الوحدوي في ١٩٩٢ وقفزت قفزات سريعة بعد منتصف التسعينات من القرن الماضي.

الأمر يختلف في المنطقة الخليجية من عدة نواحي، أهمها الانسجام في العديد من الخصوصيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول المجلس الخليجي، وتقارب كبير في سياساتها الاقتصادية، خاصة وأن الوفورات والفوائض النفطية الراهنة قد ساهمت في تخفيض العجزات والمديونية الى مستويات أقل بكثير من المستويات التي تم تحديدها، فضلاً عن أن السمة الراهنة عالمياً هي السرعة وملاحقة المستجدات ووجود كثرة من الوسائل الحديثة التي تساعد في تحقيق الأهداف المنشودة والتي كانت غائبة في المراحل الأولى من إنشاء الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك ورغم هذه الحجج إلا أن الكثير من الإجراءات التي نفذت في دول مجلس التعاون هي قريبة من الإجراءات والمراحل التي سار عليها

وتم التوافق على أن تبدأ هذه الإجراءات من عام ٢٠٠٧م وصولاً إلى إصدار العملة الخليجية الموحدة في عام ٢٠١٠م، وكإجراءات لازمة نفذت دول المجلس عدداً من الخطوات، أهمها اعتماد الدولار كمثبت مشترك بين العملات وذلك عام ٢٠٠٢م (تراجعت دولة الكويت عن ربط عملتها بالدولار والعودة إلى سلة العملات وذلك عام ٢٠٠٧م). وذلك رغم أن التطورات الأخيرة التي حدثت بعد تخفيض الدولار الأمريكي والدعوات العديدة التي تطالب دول المجلس بإعادة النظر في ربط عملاتها بالدولار تفرض على هذه الدول تغيير سياساتها في هذا الخصوص والبحث عن وسائل أخرى لتثبيت عملاتها بدلاً من الارتهان والتبعية الحاصلة رهنأً للدولار.

ومن الإجراءات التي بدأت دول المجلس تنفيذها الانتهاء من معايير الأداء الاقتصادي كما هو مطلوب حسب المادة (٤) من الاتفاقية الاقتصادية الخليجية المشتركة، وكذلك تحديد الجهة التي ستتولى إصدار العملة الموحدة وإدارة السياسة النقدية، كما تم إقرار اعتبار عام ٢٠٠٧م هو السنة التي لا بد أن تتم فيها تسمية العملة ومواصفاتها وأسلوب طرحها للتداول، وهو الإجراء الذي لم ينفذ ولم يناقش في قمة التعاون بالدوحة.

صحيح إن تحقيق الوحدة النقدية الخليجية تواجه تحديات عديدة وتتطلب توفير ظروف وحدوية في الأسواق كتمهيد لها مثل توحيد أسواق العمل وأسواق البورصة والأسهم وتوحيد وتقريب التشريعات المتعلقة بالحقوق المالية والنقدية والاستثمارية والاتحاد الجمركي، وهي الإجراءات التي بدأت دول المجلس تنفيذها ولو ببطء شديد، وتم التأكيد عليها في قمة الدوحة (ديسمبر ٢٠٠٧م) بالإعلان عن السوق الخليجية الموحدة ومساواة المواطنين والشخصيات الاعتبارية في كل دولة، إضافة إلى توحيد بعض المزايا المتعلقة بانتقال القوى العاملة المواطنة فيما بين دول المجلس وبالأخص التأمينات الاجتماعية وغيرها، وصحيح أن الوحدة النقدية تحتاج إلى حسم مسألة ربط العملة الموحدة بالدولار أو بسلة العملات وحسم حجم السيولة المتوقعة وكثرة من الإجراءات الأخرى.

كل ما سبق صحيح وتمثل تحديات وعقبات، غير أن الاتجاه الذي يدعو إلى تأجيل إصدار العملة الموحدة إلى حين الانتهاء من توحيد الأسواق وتحقيق الاتجاه الجمركي الكامل وتوحيد التشريعات هو اتجاه لا يراعي سمة المرحلة الراهنة للعالم ولا يمتلك رؤية جدلية، حيث أن المطلوب هو التحرك لتحقيق كافة هذه المتطلبات

في مادتها الرابعة أكدت الاتفاقية الاقتصادية الخليجية على أهمية إصدار العملة الخليجية الموحدة، ومن أجل تحقيق هذا الحلم طالبت الاتفاقية دول مجلس التعاون أن تبدأ في تقارب سياساتها الاقتصادية وبالأخص السياسة المالية والنقدية والتشريعات المصرفية وتوحيد معايير الأداء الاقتصادي الذي يحقق الاستقرار المالي والنقدي وخاصة تخفيض معدلات العجز والمديونية والتحكم في الأسعار. وفي قمتهم التي عقدت بالرياض في مارس ٢٠٠٥م أصدر رؤساء ملوك دول مجلس التعاون قراراً تضمن البدء في تنفيذ الإجراءات اللازمة لوضع حد أدنى للدين العام بحيث لا يتجاوز ٦٠% من الناتج الوطني لكل دولة، كما وافق محافظو البنوك المركزية على تحديد مستويات أسعار الفائدة على العملات وحجم الاحتياطات النقدية ونسبة العجز في الميزانيات بحيث لا تزيد عن ٣%.



بقلم: عبدالله جناهي